



السادة/ رجال الاعمال وشركات النقل البحري والخدمات اللوجستيه المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
تهديكم غرفة الشرقية أطيب تحياتها وتفيدكم بتلقيها خطاب مجلس الغرف السعودية رقم(ش.خ/هـ.ت/٢٣٧/٧/١٩) وتاريخ(١٤٣٧/٧/٢٣) ، والمثار فيه إلى خطاب جامعة الدول العربية رقم(٦-٢٣٤-٣) وتاريخ(١٩ ابريل ٢٠١٦م) ، والمتضمن طلب الامانة العامة لجامعة الدول العربية من رجال الاعمال وشركات النقل البحري والخدمات اللوجستيه المهمة الاطلاع على دراسات الجدوى التي تم إعدادها ويمكنكم الاطلاع عليها بزيارة موقع الغرفة الالكتروني: (www.chamber.org.sa)

وتقبلوا خالص التحية والتقدير

مساعد الأمين العام للشؤون الاقتصادية

عادل بن هاني الصرافي

غرفة
الشرقية



نسمة الأمانة الرديم من الردود



مجلس الغرف التجارية السعودية
Council of Saudi Chambers

٩ لفات

٥١٤٣٧/٠٧/١٩

ش.خ/هـ:٢١٤٧

المرفق(ات)

٢٣٨

فرقة

سلامة الله

سعادة أمين عام الغرفة التجارية الصناعية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يحيطكم مجلس الغرف السعودية أطيب التحييات، وإشارة إلى خطاب سعادة الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية رقم (٣-٢٣٤٦) وتاريخ ١٩ ابريل ٢٠١٦م، وطلب موافاة الامانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي - إدارة النقل والسياحة) بقائمة رجال الاعمال وشركات النقل البحري والخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية فسي تمويل وإنشاء شركتي (شركة نقل بحري - شركة خدمات لوجستيه) قطاع خاص مشترك بين رجال الاعمال والمستثمرين من الدول العربية ودول أمريكا الجنوبيه.

عليه تأمل التكرم بتعميم دراسات الجدوى المرفقة على منتسبي غرفتكم الموقرة، وتزويذنا بقائمة مع عناوين الاتصال لرجال الاعمال وشركات النقل البحري والخدمات اللوجستية المهتمة بال موضوع المشار اليه خلال أسبوع من تاريخه، حتى يتمكّن لتسا تو زيد القطاع الاقتصادي بالجامعة العربية بالخطيب.

وتقبلوا أطيب التحييات

الأمين العام المكلف

م. عصمر بن أحمد بن هليلي





شركة الخدمات اللوجستية بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبيّة

ملخص الدراسة المبدئية

د. خالد السقلي

رئيس قسم إدارة لوجستيات النقل
الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

القاهرة، يناير 2016

ملخص دراسة الجدوى المبدئية للشركة العربية للخدمات اللوجستية

إن دراسة الجدوى المبدئية تهدف الى ترشيد القرار الاستثماري بوجوب إنشاء شركة عربية للخدمات اللوجستية على دعائم الصلاحية الاقتصادية والتسويقية و الفنية و المالية فالأمر يتطلب تقدير مساهمة الشركة العربية للخدمات اللوجستية في تحقيق كافة الأهداف الأساسية للتنمية مع دول أمريكا الجنوبية سواء كانت إقتصادية أو غير إقتصادية. فالموقع الجغرافي المميز لدى أمريكا الجنوبية أعطاها عناصر القوة الجيوستراتيجية مع توافر وتنوع في الموارد الطبيعية و المعدنية فضلاً عن العناصر الإقتصادية والإمكانيات الزراعية و التطور الصناعي الذي تشهده بعض دول القارة.

فتقوم فكرة المشروع بإنشاء شركة عربية للخدمات اللوجستية لخدمة التجارة المبردة بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، وهو ما توصلت اليه توصيات دراسة "تطوير دور النقل البحري في تنمية التبادل التجاري بين مجموعة الدول العربية ومجموعة دول أمريكا الجنوبية".

وتهدف شركة الخدمات اللوجستية بتقديم خدمات مسلسل الامداد المبردة Cool Chain Management الواردة للدول العربية من دول أمريكا الجنوبية من لحوم ودواجن وخضروات وفاكهه وتشمل:

1. النقل والتوزيع: حيث تقدم خدمة النقل بالشاحنات المبردة وكذلك الخدمات اللوجستية والتوزيع في الدول العربية كما تقوم بتشغيل أحدث القاطرات بمختلف أنواعها.
2. الشحن والتخلص: تنسيق أعمال أسطول الشاحنات المبردة و عمليات التخزين المبرد في المستودعات والتي يُجرى اعدادها خصيصاً للحاويات المبردة الواردة سواء عن طريق البحر أو عن طريق الجو.
3. المحطات ومرافق التخزين: تشغيل محطات ومرافق التخزين المبردة التي تمتد على مساحات تخزينية متنوعة في الدول العربية.
4. خدمات الدعم اللوجستي: حيث تتضمن أعمال ومسؤوليات وحدة الدعم اللوجستي من صيانته الأسطول المملوك للشركة وضمانة السلامة وجودة للمبردات بالإضافة إلى إدارة المواد ومستويات التخزين والعلاقات الحكومية ذات العلاقة.

وتشمل دراسة الجدوى المبدئية على دراسة السوق، ودراسة فنية وبيئية وتجارية ومالية، ثم تنتهي بالدراسة الإقتصادية. فتبدأ دراسة السوق بتحليل حجم الطلب حيث بلغ متوسط النمو السنوي للواردات العربية من دول أمريكا الجنوبية حوالي 201.1% وتحتل اللحوم المبردة المرتبة الاولى من الواردات حيث تمثل حوالي 17% من إجمالي

قيمة الواردات أى ما يعادل 1.8 مليون طن سنويًا، ويدرسه القطاع السُّلْعِي لللحوم المبردة يتضح أن كلا من لحوم الأبقار المجمدة والدواجن المجمدة تمثل أهم المنتجات الواردة للدول العربية. وتتأتى البرازيل في المرتبة الأولى من حيث الدول المصدرة للقطاع السُّلْعِي المبرد بنسبة 97.7% في عام 2015، وتعتبر كلاً من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت من أكبر مستوردي اللحوم المبردة بنسبة حوالي 76.5% من إجمالي الواردات العربية من دول أمريكا الجنوبية في عام 2015.

ويدرسه حجم المعروض من خدمات لوجستية مبردة، ويعمل مسح مبدئي للسوق العربية يتضح أن معظم الشركات العاملة في هذا المجال تتتركز بنسبة كبيرة في جمهورية مصر العربية، تليها المملكة العربية السعودية ثم دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة ليبيا ودولة الكويت والجمهورية اليمنية. وبعمل استقصاء أولى للشركات العاملة، يتضح أن معظم الشركات تعانى من نقص في عدد البرادات العاملة في السوق العربية، كما يتم الاعتماد بشكل كبير على شركات مرحلى البضائع وتأجير البرادات، كما أن معظم مناطق التخزين غير كافية وغير موزعة بشكل مناسب في السوق العربية، بالإضافة إلى قلة عدد شركات الخدمات اللوجستية العربية التي تقدم النقل المبرد بالرغم من أن حجم التجارة في هذا المجال كبير جداً. وبمقارنة حجم الطلب بحجم المعروض من خدمات لوجستية مبردة يتضح أن هناك حاجة ملحة للاستثمار في مثل هذه الشركات بناء على استقصاء لبعض الشركات العاملة في هذا المجال في السوق المصرية على سبيل المثال.

أما الدراسة الفنية فبدأت بدراسة أنساب دوره تشغيل نمطية تناسب و أشانتة الشركة المقترنة. فتم تحديد دوره التشغيل وفقاً لمعايير هيئة سلاسل الامداد المبردة Cool Chain Association والتي تعتمد على ثلاثة عناصر أساسية في عمليات النقل المبرد وتمثل في: جودة التشغيل من خلال الحفاظ على درجة الحرارة والرطوبة وخاصة الأسواق المستهدفة في الدول العربية، تقليل الفاقد لوجستياً وخاصة في عمليات النقل والتخزين والتوزيع، والحفاظ على البيئة والمجتمع. وبناء على دوره التشغيل النمطية وتمرير الأسواق العربية بالنسبة للحوم والدواجن المجمدة الواردة من البرازيل، تم اقتراح النطاق الجغرافي للشركة العربية بعدد 2 سيناريو: إنشاء الشركة في البرازيل تقوم على تجميع المنتجات المبردة وإرسلها إلى السوق العربية من خلال التعاقد مع وكيل أو مرحل بضائع، والسيناريو الثاني يقوم على فكرة إنشاء الشركة بحيث تمتلك عدد اثنين من مراكز التوزيع في كلاً من البرازيل وأخرى في السوق العربية. وتم دراسة السيناريو الثاني في دراسة الجدوى المبدئية كنموذج. كما تم إستعراض نماذج الشركات العاملة في هذا المجال سواء في السوق العربية أو عالمياً. وبناء عليه، تم تحديد متطلبات الشركة من برادات وسفن تلائمة ومساحات تخزينية. كما تم إحتساب متوسط الرحلات السنوية للتوزيع وأسعار النقل المبرد. من ناحية أخرى؛ تم حصر الشركات العالمية الكبيرة في مجال سلاسل الامداد المبردة بغرض دراسة أنماط التشغيل المختلفة في تلك الشركات الرائدة في دراسة الجدوى التفصيلية وإيجاد أنساب نمط تشغيلي. كما تم دراسة كبريات الشركات الرائدة في تصنيع مركبات المبردات.

أما الدراسة البيئية فركزت على أن تكون الدورة التشفيلية للشركة العربية متوافقة مع معايير الجودة المعاملة في نقل وتخزين وتوزيع المنتجات المبردة في السوق العربي وذلك من خلال تطبيق منظومة لوجستية متوافقة بين مؤشرات أداء الشركة ومؤشرات الجودة لسلسل الإمداد المبردة (CCQI) Cool Chain Quality Indicators. كذلك مطابقة مواصفات البيئة من حيث التصنيع للبرادات للمواصفات الدولية التالية ECC-SAE-API وهي المواصفات الخاصة باتفاقية النقل المبرد والخاص بالسلع سريعة التلف.

أما الدراسة التجارية فركزت على احتساب متوسط التكاليف سواء للبرادات (إيجار - تملك)، تكاليف إيجار سفن الثلاجة ومتوسط تكاليف المركز اللوجستي وذلك تماشياً مع متوسط عدد الرحلات في الدراسة الفنية. وبالتالي تم احتساب التكاليف الاستثمارية للشركة العربية للخدمات اللوجستية.

وفي الدراسة المالية، تم حساب متوسط الإيرادات السنوية للشركة، وقد تم اقتراح عدد من السيناريوهات للتدفق النقدي بالنسبة للعائد على الاستثمار ROI سواء على 10 سنوات حيث بلغ العائد على الاستثمار 44% أو على 20 سنة حيث بلغ العائد على الاستثمار 94%.

وأخيراً الدراسة الاقتصادية والتي قامت بتحليل عدة أبعاد للشركة سواء كانت أبعاد اقتصادية أو غير اقتصادية. فمن بعد التجاري، تستهدف الشركة العربية للخدمات اللوجستية دعم العلاقات العربية مع دول أمريكا الجنوبية وتطوير حجم التبادل التجاري بين المنطقتين. ومن بعد السياسي، شهدت دول أمريكا الجنوبية في السنوات الأخيرة نهضة في أكثر من صعيد، وخاصة في مجال الاندماج الإقليمي على مستوى الدول. وبالتالي تساهم الشركة في دور للدول العربية للاندماج مع دول أمريكا الجنوبية في الخارطة العالمية والإقليمية ليتناسب مع إمكانياتهم وموتهم الجغرافي وخصائصهم الجيوبوليتيكية . ومن بعد التسويقي، تلعب الشركة دوراً محورياً في توطيد العلاقات التجارية العربية مع دول أمريكا الجنوبية ومحاولة فتح أسواق جديدة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتبادل تكنولوجيا الحالات الزراعية وخاصة مع كل من البرازيل والأرجنتين وبيرو والتي تعد أهم مصادر الحصول على اللحوم والسكر والمعادن. أما من بعد الاقتصادي، فيجب أن يصاحب النمو الاقتصادي بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية كيانات تساعد على زيادة النمو وسرعة تنفيذ البضائع وما يصاحبها من عمليات شحن وتوزيع وتخزين وأنشطة لوجستية مضيفة للقيمة بغرض الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادية وهذا ما تربو إليه الشركة العربية للخدمات اللوجستية.

ويمكن الخلاصة بأن المؤشرات الأولية للدراسة المبدئية لن مشروع إنشاء شركة عربية للخدمات اللوجستية مجدية ويمكن إكمال دراسة الجدوى التفصيلية.



الجامعة العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري
Arab Academy for Science, Technology and Maritime Transport



دراسة جدوى مبدئية لإنشاء شركة قطاع خاص مشتركة للنقل البحري بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية

ملخص الدراسة المبدئية

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

القاهرة، يناير 2016

دراسة جدوى مبدئية لإنشاء شركة قطاع خاص مشتركة للنقل البحري بين الدول العربية ودول أمريكا

الجنوبية

استمرت جهود تنمية التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية منذ 2005 وحتى الآن حيث عقدت أربعة مؤتمرات قمة بين المجموعتين حيث أستهدفت هذه المؤتمرات توطيد العلاقات بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية وفتح أسواق جديدة، وتشهد قارة أمريكا الجنوبية نهضة اقتصادية مع توجه نحو التكامل الاقتصادي بين دول التي تضم كل من روسيا والصين والهند BRICS القارة بالإضافة إلى انضمام البرازيل والارجنتين إلى إتفاقية وجنوب أفريقيا.

وقد كلفت جامعة الدول العربية الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بإعداد دراسة لتنمية التبادل التجاري بين مجموعة الدول العربية ومجموعة دول أمريكا الجنوبية من خلال النقل البحري. تم إعتماد الدراسة من مجلس وزراء النقل العرب والمجلس الاقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية وأوصى المنتدى الرابع لرجال أعمال المجموعتين بالتركيز على إنشاء شركة قطاع خاص مشتركة للنقل البحري بين المجموعتين. كما رحبت القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (السعودية 2015) بتوصيات المنتدى.

وبالرغم من وجود رغبة سياسية في تنمية التعاون الاقتصادي بين مجموعة الدولة العربية ودول أمريكا الجنوبية فإن هذا التعاون مازال دون المأمول وذلك لتواضع معدلات التبادل التجاري. فالهدف من الدراسة هو تحديد جدوى إمكانية إنشاء شركة قطاع خاص مشتركة للنقل البحري بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية.

وقد تحدد مجال دراسة الجدوى المبدئية في حدود البيانات المتاحة، إذا ثبتت جدواها من المؤشرات الاقتصادية، سيتم إجراء دراسة جدوى تفصيلية. دراسة الجدوى المبدئية هي دراسة سلمية تتم على مراحل وفي نهاية كل مرحلة يتم إتخاذ قرار بالاستمرار أو التوقف. وتنقسم دراسة الجدوى المبدئية إلى دراسة السوق، الدراسة الفنية، الدراسة التجارية، الدراسة المالية، والدراسة الاقتصادية. ويمكن إضافة دراسات بيئية وقانونية وإدارية لاحقاً في دراسة الجدوى التفصيلية.

فيبدأ الدراسة بدراسة السوق من خلال تقدير حجم التجارة بين دول أمريكا الجنوبية والدول العربية، ولكن نظراً لعدم وجود بيانات منشورة عن حجم التجارة بين المجموعتين، لذا تم الاستعانة بقاعدة بيانات UN COM TRADE وهي أهم وأكثر قواعد البيانات مصدقة في مجال التجارة الدولية، والتي تتضمن ثلاث تكتلات فرعية للدول العربية، ونتيجة لتدخل بعض الدول العربية بين التكتلات الثلاث يصبح العدد الصافي للدول العربية هو 18 دولة عربية مع ملاحظة عدم وجود أربع دول عربية في التكتلات وهي: السودان، جيبوتي، جزر القمر، الصومال.

وقد تم اتباع منهجية الدراسة من خلال تجميع حجم تجارة كل نوع من السلع لكل دولة عربية مع دول أمريكا الجنوبية، معتمدين على القطاعات السلعية التي تتركز فيها التجارة بين المجموعتين وأبرزها البضائع الصناعية والبضائع العامة والبضائع المحواة.

وللوصول لحجم النقليات تم إنشاء مصفوفة تبادل كمية بين الدول العربية وأمريكا الجنوبية وقد تم مراجعة البيانات السابقة مع استبعاد القيم الشاذة وتبيين ثبات نمط التجارة من حيث التركيز السلاعي أو الجغرافي، كما تم إحتساب نسبة التركيز السلاعي الفرعية لكل مجموعة، فمثلاً في مجال الحبوب تم إحتساب نسب الذرة والقمح والشعير والارز، فـ 8.6% من نقليات السكر، تسيطر البرازيل بالكامل على صادرات أمريكا الجنوبية للدول العربية من السكر بكمية 8.6 مليون طن بعام 2014، كما تستحوذ 3 دول عربية على نحو 5.3 مليون طن بنسبة 62% من جملة الواردات العربية من أمريكا الجنوبية.

اما في حالة الطلب على نقل الحيوانات الحية، تمثل كمية الواردات نحو 143 ألف طن و تمثل كمية واردات الدول العربية مجتمعة من اللحوم من دول أمريكا الجنوبية نحو 1.8 مليون طن، وتسيطر البرازيل على هذا القطاع بالكامل 97.7% من جملة الواردات العربية من اللحوم، وتعتبر السعودية أكبر مستورد للحوم 645 ألف طن، تليها الإمارات 277 ألف طن، يليها مصر 241 ألف طن.

وبتقدير الطلب المستقبلي على الحبوب ، يتضح ان الواردات العربية من دول أمريكا الجنوبية في الحبوب يتمثل مع الأرجنتين حيث هي الدولة الأكثر تصديرًا. لذا تم حساب الطلب على النقل البحري باستخدام سلسلة زمنية لصادرات الأرجنتين من الذرة للدول العربية في الفترة من 2003 - 2014. واستخدمت هذه السلسلة الزمنية لتقدير الطلب في

الفترة من 2015 إلى 2020 باعتبار سنة 2009 سنة الأساس بالإعتماد على طريقة تحليل الانحدار. وقد تبين تزايد حجم الطلب سنويًا وبالتالي فإن الطلب مستمر ومتزايد عبر الفترة.

، (UASC) وبتحليل العرض، يتضح أن عدد من الشركات والخطوط تقوم بتقديم خدمة نقل الحاويات مثل Safmarine / Maersk، Nordana line، MUR، Hapag- Lloyd.

كما أن هناك خطوط ملاحية رئيسية تربط بين شرق آسيا وأمريكا الجنوبية عبر أفريقيا منها Mitsui O.S.K. LinesKP&O Nedlloyd . Proline، CSAV، Norsul، NYK، COSCO، Evergreen، LloydKTriestino، Yangming، Joint Global-Clipper . أما الصب العاملة بين أمريكا الجنوبية والدول العربية فهناك حوالي 70 % منها تتبع أعلام دول المواءمة والباقي ترفع أعلام سنغافوراً وألمانيا واليونان بالإضافة إلى عدد محدود من السفن التي ترفع أعلام دول في المجموعتين.

وبتطبيق معايير مدونة السلوك للخطوط الملاحية المنظمة 1974 والتي تعد مكملاً لصالح الدول النامية، حيث إنها تضمن حقوق الخطوط الملاحية الوطنية والسفن الجوالة في الإشتراك في عمليات النقل البحري بحيث يكون من حقها نقل النصيب الأكبر من التجارة الخارجية لبلدانها. كما تضمن نقل نصيب أكبر من التجارة الخارجية بالنسبة للصب الجاف. وبالتالي تعتبر فرصة يمكن استغلالها للمجموعتين بشكل يضمن تعظيم المصالح بينهما. ففي ضوء دراسة السوق ونظراً لأن صناعة النقل البحري كثيفة رأس المال وتعاني الدول النامية من صعوبات في تدبيره وتزيد هذه الصعوبة لكون رأس المال المطلوب بالنقد الأجنبي لذا فمن حسن السياسة تشغيل الشركة المقترحة على المراحل التالية : المرحلة الأولى وتمثل في استئجار زمني قصير لسفن صب جاف لمرحلة واحدة، واستئجار خلايا للحاويات بهدف تحقيق المرونة في الاستئجار للتغلب على مشكلة عدم التوازن التجاري. أما المرحلة الثانية فتتمثل في تحويل الإيجار الزمني القصير إلى إيجار زمني طويل وتشغيل سفن حاويات متوسطة. أما المرحلة الثالثة فتتمثل في تملك سفن صب وسفن حاويات بنظام التاجير التمويلي.

اما في الدراسة الفنية، فيتضح ان سفن الصب الجاف التي تنقل لبضائع من أمريكا الجنوبية للدول العربية تتسم ، ترفع أعلام دول المواءمة بنسبة 60/70 %، ترفع أعلام Panamax بالمواصفات الآتية: اغلبها في متوسط حجم المانيا واليونان وسنغافورة بنسبة 30/20 %، ترفع أعلام دول احدى المجموعتين بنسبة 20/0 %، مما يتبع الحصول على نصيب من سوق الصب الجاف بالحصول على نسبة 10 % في البداية من إجمالي سوق نقل الحبوب بين أمريكا

الجنوبية والدول العربية مع زيادة متوقعة من 5- 10% زيادة سنوية فإن حجم الحبوب المراد نقلها يكون 1.6 مليون طن والتي تحتاج إلى حوالي 24 نفلاً بسفن من 60- 80 الف طن بناماكس .

اما الدراسة التجارية والمالية، فكانت التكاليف السنوية ثابتة لتشغيل الشركة حوالي 600 الف دولار. (بما يعادل 50 ألف دولار شهريا) و تكلفة التشغيل (إيجار السفن بالمشاركة الزمنية - تكلفة التشغيل طبقاً لالتزامات المشغل)(لنقل 1.6 مليون طن حبوب يتم إيجار وتشغيل سفن نقل صب جاف لعدد 24 رحلة سنوياً من حمولة Panamax متوسط تكلفة الرحلة مليون دولار بإجمالي 24 مليون دولار في العام ومعدل تكلفة 2 مليون دولار شهرياً. ويتم الاعتماد على عقد متوسطة الأجل مع المصدر، حيث أنه من المقترح أن يشارك المصادر والمستوردون في إنشاء الشركة. ويعتمد الربح على الفرق بين التكاليف والإيرادات.

يعتمد عائد التشغيل على التكاليف والإيرادات وفقاً لسعر السوق والقدرة على التفاوض بالنسبة للبنود التالية: سعر ، سعر الوقود والخدمات بالإضافة للرسوم الموانئ وشحن وتغليف. مع العلم ان الإيجار اليومي للسفينة زيادة اسعار التكاليف يصاحبها زيادة في الإيرادات مما لا يؤثر على اجمالي الربح. كما ان تدعم الاتفاقيات الثنائية والجماعية وتفعيلها بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية من شأنه الا يتعارض مع اتفاق منظمة التجارة العالمية بالرغم من عدم الجوار الجغرافي لكنه تكاملاً بين دول نامية وبالتالي تعفي من تطبيق شرط الدول الاولى بالرعاية وأن هذا التكامل سوف يسهم فيما يلي: دعم أو اصر العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول المجموعة.

تشير المؤشرات الأولية للدراسة الفنية والسوقية إلى أن المشروع مجدي ويمكن إستكمال باقي بنود دراسات الجدوى المبدئية بالنسبة لأنماط أخرى من البضائع (حاربات- حيوانات حية).